AS

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/51/550
S/1996/872
23 October 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة الحادية والخمسون
البندان ٨١ و ١٤٥ من جدول الأعمال
استعراض تنفيذ إعلان تعزيز الأمن الدولي
عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي

مجلس الأمن
السنة الحادية والخمسون

رسالة مؤرخة ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ موجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني، بناء على تعليمات من حكومتي، أن أحيل اليكم طيه نص رسالة مؤرخة ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ موجهة اليكم من السيدة تانسو تشيلر، وزيرة الخارجية ونائبة رئيس وزراء جمهورية تركيا (انظر المرفق).

وأكون ممتنا لو تكرمتم بتعميم نص هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البندين ٨١ و ١٤٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) حسين سليم
السفير
الممثل الدائم

281096 281096 96-29175

مرفق

رسالة مؤرخة ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ موجهة الى
الأمين العام من وزيرة الخارجية ونائبة رئيس وزراء تركيا

بالاشارة الى الرسالة المؤرخة ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ والموجهة اليكم من السيد محمد سعيد الصحاف، وزير خارجية جمهورية العراق، والتي عـُممت في نفس اليوم بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة ومن وثائق مجلس الأمن (A/51/438-S/1996/812)، أود أن أوجه انتباهكم الى ما يلي:

ترى حكومتي أنه مما يدعو الى خيبة الأمل الشديدة أن محتويات رسالة السيد الصحاف، في أبسط معانيها، إنما تغفل السياسة المتسقة التي مافتئت تركيا تنتهجها منذ بداية أزمة الخليج. وتتمثل العناصر الأساسية لهذه السياسة فيما يلي:

(أ) الحفاظ على سلامة العراق الاقليمية وسيادته واستقلاله ووحدته السياسية؛

(ب) امتثال العراق التام لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وإعادة إدماجه في المجتمع الدولي؛

(ج) حق شعب العراق كافة في تقرير مستقبله بحرية؛

(د) تلبية الاحتياجات الإنسانية لشعب العراق بصورة مرضية؛

(هـ) الحد مما يترتب على الوضع الناشئ في العراق بعد حرب الخليج من آثار اقتصادية وأمنية سلبية بالنسبة الى تركيا.

ولا أعتزم أن أفيض في الحديث عن موقفنا إزاء تنفيذ قرار مجلس الأمن ٩٨٦ (١٩٩٥) وعما للجزاءات التي تفرضها الأمم المتحدة، عموما، من أثر على تركيا وعلى شعب العراق، إذ أن السيد الصحاف لم يتطرق الى هاتين المسألتين في رسالته على وجه التحديد. لكنني سأكتفي بالاشارة في هذا الصدد الى أن النهج الذي اعتمدناه إزاء هاتين المسألتين يعكس تقدير تركيا للصعوبات التي يواجهها شعب العراق وشعبنا كذلك.

وفي واقع الأمر فإن عدم وجود سلطة في شمال العراق قد سبب لتركيا مشاكل أمنية جمة منذ اندلاع حرب الخليج. ومع ذلك، فإنه لا يمكن تحميل السياسات التي تنتهجها تركيا مسؤولية عجز العراق عن بسط سلطته على شمال البلد أو التبعات الناجمة عن ذلك. ولا يمكن أن يتوقع من تركيا أن تقف

مكتوفة اليدين الى أن ينهض العراق من جديد بالتزاماته، في الوقت الذي تتعرض فيه سلامتها الاقليمية وأمنها للخطر الدائم من جراء الاعتداءات الصارخة التي تشنها عبر الحدود منظمة إرهابية تتخذ من إقليم العراق مقرا لها وتنفذ عملياتها انطلاقا منه مستغلة هذه الحالة من فراغ السلطة. وبالنظر الى أنه يتعذر على العراق أن يفي بما تعهد به لكم ولرئيس مجلس الأمن في التزامه الخطي في ١١ حزيران/يونيه ١٩٩١ و ٢٣ كانون الثاني/يناير عملا بالفقرة ٣٢ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١)، ضمن مطالب دولية أخرى تتعلق بمنع ارتكاب أعمال الإرهاب انطلاقا من إقليمه، فإن مما يبعث على الدهشة أن يقوم السيد الصحاف بإدانة تركيا لاضطلاعها بهذه المسؤولية نظرا لعدم وجود أي بديل آخر.

أما بالنسبة لما حدث مؤخرا من إجلاء للسكان من شمالي العراق، فإن تركيا تعتبر هذه العملية برمتها عملية إنسانية ترمي الى منع حدوث أية مضاعفات أخرى في المنطقة.

وأكون ممتنة لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) تانسو تشيلر
وزيرة الخارجية
ونائبة رئيس وزراء
جمهورية تركيا

- - - - -